

Distr.: Limited
29 September 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
اللجنة الثالثة

البندان ١٠٧ و ١٠٨ من جدول الأعمال
منع الجريمة والعدالة الجنائية
المراقبة الدولية للمخدرات

تقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب

مذكرة من الأمانة العامة

أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة، بمحبوب قراره ٣١/٢٠١١
المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، باعتماد مشروع القرار التالي:

تقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد جميع قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمساعدة التقنية في مجال مكافحة الإرهاب،

وإذ تؤكد مرة أخرى ضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي من أجل منع الإرهاب ومكافحته على نحو فعال، وبخاصة عن طريق تعزيز القدرة الوطنية للدول من خلال تزويدها بالمساعدة التقنية، في ضوء الاحتياجات والأولويات التي تحددها الدول التي تطلبها،



وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٢/٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الذي كررت فيه، ضمن جملة أمور، طلبها إلى مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة أن يزيد المساعدة التقنية التي يقدمها إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من أجل تعزيز التعاون الدولي على منع الإرهاب ومكافحته، عن طريق تيسير التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية المتعلقة بالإرهاب وتنفيذها،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٩٧/٦٤ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الذي أعادت فيه تأكيد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب^(١) وشددت على أهمية زيادة التعاون بين كيانات الأمم المتحدة وأهمية العمل الذي تقوم به فرق العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب لضمان تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب واتساقها وعلى ضرورة الاستمرار في تعزيز الشفافية وتفادي الازدواجية،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان سلفادور بشأن الاستراتيجيات الشاملة لمواجهة التحديات العالمية: نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية وتطورها في عالم متغير، الذي اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية^(٢)،

وإذ تكرر تأكيد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بجميع جوانبها وضرورة أن تواصل الدول تنفيذها،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٢٢١/٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٢٣٢/٦٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ الذي أعربت فيه، ضمن جملة أمور، عن قلقها البالغ إزاء الصلة، في بعض الحالات، بين بعض أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب وشددت على ضرورة تعزيز التعاون على الصعيد الوطني ودون إقليمي والإقليمي والدولي بهدف تدعيم سبل مواجهة هذا التحدي المتنامي،

وإذ تكرر تأكيد أن الدول الأعضاء مسؤولة في المقام الأول عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وإذ تسلم بضرورة تعزيز ما تؤديه الأمم المتحدة، بالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون إقليمية الأخرى، من دور هام في تسهيل الاتساق في تنفيذ تلك الاستراتيجية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي وفي تقديم المساعدة التقنية، وبخاصة في مجال بناء القدرات،

(١) قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٨٨.

(٢) قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٣٠، المرفق.

وإذ تحيط علماً باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي والبروتوكول المكمل لاتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات اللذين اعتمدوا في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠^(٣)،

١ - تحت الدول الأعضاء التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية القائمة المتعلقة بالإرهاب على النظر في القيام بذلك، وتطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة أن يواصل، في إطار ولايته وبالتنسيق الوثيق مع الكيانات المعنية التابعة لفرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء من أجل التصديق على تلك الصكوك القانونية الدولية وتحسيدها في تشريعاتها؛

٢ - تحت الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي من أجل منع الإرهاب ومكافحته، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والقيام، عند الاقتضاء، بإبرام معاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن تسليم الجرائم وتبادل المساعدة القانونية، وعلى كفالة تدريب جميع الموظفين المعنيين تدريباً ملائماً على النهوض بالتعاون الدولي، وتطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة أن يقدم، في إطار ولايته، المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء تحقيقاً لهذه الغاية، بوسائل منها مواصلة ما يقدمه من مساعدة فيما يتصل بالتعاون القانوني الدولي في الحالات المتعلقة بالإرهاب وتعزيز تلك المساعدة؛

٣ - تؤكد أهمية وضع نظم منصفة وفعالة للعدالة الجنائية وتعهداتها، وفقاً للقانون الدولي الساري، باعتبارها ركيزة أساسية لأي استراتيجية لمكافحة الإرهاب، وتطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة أن يأخذ بعين الاعتبار في المساعدة التقنية التي يقدمها بهدف مكافحة الإرهاب، حি�ثما اقتضى الأمر، العناصر الضرورية لبناء القدرة الوطنية من أجل تدعيم نظم العدالة الجنائية وسيادة القانون؛

٤ - تطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة أن يواصل، في إطار ولايته، تطوير المعرفة القانونية المتخصصة في مجال مكافحة الإرهاب والحالات الموضعية المهمة ذات الصلة بولاية المكتب، وأن يقدم لهن يطلب من الدول الأعضاء المساعدة بشأن تدابير العدالة الجنائية الخاصة بالتصدي للإرهاب، بما في ذلك، عند الاقتضاء،

(٣) اعتمد المؤتمر الدولي للقانون الجوي اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي بأغلبية ٥٥ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً. واعتمد المؤتمر البروتوكول المكمل لاتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات بأغلبية ٥٧ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً.

الإرهاب التوسي وتمويل الإرهاب واستخدام الإنترنت لأغراض إرهابية ومساعدة ضحايا الإرهاب ومساندتهم؛

٥ - تهيب بمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة أن يواصل، في إطار ولايته، تطوير برامجها الخاصة بالمساعدة التقنية بالتشاور مع الدول الأعضاء لمساعدتها على التصديق على الصكوك القانونية الدولية المتصلة بالإرهاب وتنفيذها؛

٦ - تهيب أيضاً بمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة أن يواصل تقديم المساعدة التقنية من أجل بناء قدرة الدول الأعضاء على التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب وتنفيذها، بوسائل منها وضع برامج محددة المدف وتتدريب موظفي العدالة الجنائية المعنيين، عند الطلب، وإعداد مبادرات في هذا الشأن والمشاركة فيها واستحداث أدوات تقنية ومنشورات؛

٧ - تحدث مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة على أن يقوم، بالتنسيق مع لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية وفرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، بتعزيز تعاونه مع المنظمات الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية ومع المنظمات والترتيبيات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تقديم المساعدة التقنية عند الاقتضاء؛

٨ - تطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة أن يواصل إيلاء أولوية عليا لاتباع نهج متكملاً من خلال النهوض ببرامجها الإقليمية والمواضيعية؛

٩ - تشجع الدول الأعضاء على التعاون فيما بينها وعلى التصدي، حسب الاقتضاء، بوسائل منها تبادل المعلومات والمشاركة في الخبرات على نحو فعال، للصلة بين الإرهاب والأنشطة الإجرامية المرتبطة به، تعزيزاً لتدابير العدالة الجنائية في مجال التصدي للإرهاب، وتهيب بمكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة القيام، في إطار ولايته، بدعم جهود الدول الأعضاء في هذا الشأن عند الطلب؛

١٠ - تعرب عن تقديرها للدول الأعضاء التي دعمت أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، بوسائل منها تقديم المساهمات المالية، وتدعى الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم تبرعات مالية إضافية وتقديم الدعم العيني، وبخاصة بالنظر إلى ضرورة تعزيز المساعدة التقنية وضمان فاعليتها من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الأحكام ذات الصلة من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛

- ١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يزود مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة موارد كافية للاضطلاع بالأنشطة في إطار ولايته من أجل مساعدة الدول الأعضاء، عند الطلب، على تنفيذ العناصر ذات الصلة من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛
- ١٢ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.